Scientific Journal for Damietta Faculty of Science 5 (2) 2015, 98-106 ISSN Print 2314-8594
ISSN Online 2314-8616

مسؤولية شركات الصناعة البترولية اتجاه البيئة

رشيد سالمي [1*]

[1] جامعة المدية؛ الجزائر

Received: 24 May 2015 / Accepted: 17 August 2015

[*] Corresponding author: profsalmi@yahoo.fr

ملخص

لقد أصبحت المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال أحد أكبر التحديات التي تواجه قطاع الأعمال والدول والمنظمات الدولية والإقليمية، بحيث أن ارتفاع حجم النشاط الإقتصادي بقدر ما يساهم في زيادة معدلات النمو والرفاهية، فإنه بالمقابل يساهم بشكل مباشر في التلوث البيئي وزوال مكونات وعناصر النظام البيئي. ويعتبر قطاع النفط العالمي أحد أهم القطاعات المؤثرة على التوازن البيئي، بحيث يساهم نشاط الشركات البترولية المتعددة الجنسيات في التأثير على البيئة العاملة بها سواء أثناء عملية التنقيب عن البترول واستخراجه أو خلال عملية نقله من مكان لآخر. وسنحاول من خلال هذه المداخلة التعرف على مدى احترام شركات البترول العالمية لمسؤولياتها تجاه البيئة العاملة بها، وهذا من خلال التعرف على مفهوم هذه الشركات وقدراتها، المسؤولية البيئية الموضوعة على عاتق منظمات الأعمال، بالإضافة إلى الآثار التي يتركها نشاط هذه الشركات على البيئة العاملة بها.

الكلمات المفتاحية: الصناعة النفطية، شركات البترول العالمية، المسؤولية البيئية.

مقدمة

تعتبر الصناعة البترولية من أهم الصناعات المشكلة للعلاقات الإقتصادية والتجارية الدولية، وينتشر النفط في مناطق معينة فقط من العالم، ويشكل أهم موارد الطاقة بالنسبة للاقتصاد العالمي والحضارة الحديثة، إذ يدخل في إنتاج العديد من المنتجات والخدمات والوسائل الأساسية، وهو بذلك يعتبر مادة مطلوبة بشكل كبير من طرف مختلف الدول. ولذلك فإن عملية التنقيب عن البترول واستخراجه ونقله بين مناطق العالم تعتبر نشاطا إقتصاديا قائما بذاته، نتيجة لأنه يتطلب نقلا للموارد المالية والبشرية والتكنولوجية بين الدول، بالإضافة إلى أن الشركات التي تقوم به تمتلك قدرات مالية وتكنولوجية ضخمة، ولكن بالمقابل نجد أن هذا النشاط له آثار كبيرة على البيئة والعناصر المشكلة لها والكائنات التي تتعايش فيها.

وتتواجد على مستوى صناعة البترول العديد من الشركات التي تمارس نشاطات إستخراج البترول ونقله في العديد من دول العالم، غير أن هذه الصناعة تحتكر من طرف مايعرف بالشركات البترولية العالمية، أو كما يطلق عليها بالشركات السبع الكبرى أو الشقيقات السبع. وتعتبر هذه الشركات شركات متعددة الجنسية وعملاقة، فضلا عن أنها ظلت تسيطر على السوق البترولية العالمية لمدة تقرب من الخمسين عاما.

ويؤثر نشاط إستخراج البترول ونقله الذي تقوم به هذه الشركات على البيئة المحيطة بها، ولذلك فإنه تلقى على عاتقها مسؤولية كبيرة فيما يتعلق بحماية العناصر البيئية، وهو مايعتبر محور دراستنا، وعليه فقد صغنا الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كمايلي:

مامدى تحمل شركات الصناعة البترولية اتجاه البيئة ؟

وتحت هذه الإشكالية الرئيسية ندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو مفهوم المسؤولية البيئية وماهي أبعادها؟
- في ماذا تتمثل شركات البترول العالمية وماهي أهم إستراتيجياتها؟
- ماهي الآثار التي يتركها نشاط شركات البترول العالمية على البيئة وما مدى احترامها لمسؤوليتها البيئية؟

فرضيات الدراسة:

لقد وضعنا لهذه الدراسة فرضية واحدة لاختبار صحتها من عدمها وهي كالتالي: "لا تتحمل شركات البترول العالمية كل مسؤولياتها البيئية، مما يؤدي إلى نتائج كارثية لآثار نشاطها على البيئة العاملة بها"

أهمية الدراسة:

يمكن أن نشتق أهمية هذه الدراسة من النقاط التالية:

- زيادة تضرر النظام البيئي بالصناعة النفطية خاصة في السنوات الأخيرة، حيث أن نشاط إستخراج البترول ونقله أصبح يؤثر بشكل سلبي على البيئة المحيطة بنا، مما جعل أصوات الدول والمنظمات المهتمة بالبيئة تتعالى للمناداة بتوفير حماية أكبر للنظام البيئي من نشاط هذه الصناعة.
- زيادة حجم شركات البترول العالمية وارتفاع مستويات نشاطها بشكل كبير مما زاد من تأثير نشاطها على البيئة، ناهيك عن زيادة النفوذ السياسي والإقتصادي لها، وهو ماجعل العديد من الدول - خاصة الدول النامية- تتغاضى عن أضرارها البيئية.

أهداف الدراسة:

نهدف من وراء القيام بهذه الدراسة إلى إبراز الآثار البيئية التي يتركها نشاط الشركات متعددة الجنسيات العاملة في صناعة النفط العالمية، والتعرف على مدى تحملها لمسؤوليتها الحمائية تجاه البيئية.

تقسيمات الدراسة:

ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع فقد قمنا بتقسيم خطة دراستنا إلى ثلاثة محاور رئيسية كمايلي:

أولا: ماهية المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال.

ثانيا: شركات البترول العالمية: قدراتها واستراتيجياتها.

ثالثا: الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومسؤلياتها تجاه البيئة.

١. ماهية المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال

تمثل المسؤولية البيئية عنصرا من عناصر المسؤولية الإجتماعية الموضوعة على عاتق منظمات الأعمال، وقد تزايد الإهتمام بهذا الموضوع كثيرا من قبل الدول والمنظمات العالمية والإقليمية في السنوات الأخيرة، وخاصة مع ارتفاع حجم الأنشطة الإقتصادية وامتدادها على حساب المكتسبات البيئية، وهذا دون أن ننسى إستعمالها لمواد ملوثة للمحيط الذي تعمل فيه. وسنحاول من خلال هذا المحور التعرف على مفهوم المسؤولية البيئية وعناصرها، وكذا نظم وسياسات الإدارة البيئية في منظمات الأعمال.

١-١ مفهوم وعناصر المسؤولية البيئية

لقد أصبح قطاع الأعمال عاملا حاسما في التأثير على الأداء البيئي، وعنصرا مؤثرا بشكل جلي على الأوضاع البيئية المستقبلية، ولذلك فقد أصبحت توضع على عاتقه مسؤولية كبيرة في حماية البيئة وعناصرها.

١-١-١. مفهوم المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال

نظرا للتأثير الكبير الذي تمارسه أنشطة الشركات والمؤسسات على البيئة مقوماتها، فقد أصبحت تعنى بمتابعة مستمرة ودقيقة من قبل الإقتصاديين والمنظمات الإقليمية والدولية، وقد أسهمت جهود هذه المتابعات في بلورة العديد من المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالمسؤولية البيئية والعناصر المكونة لها.

بحيث يمكن تعريف المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال على أنها مهمة لتغطية الآثار البيئية للعمليات الإنتاجية للشركات، تخفيض التلف والإنبعاثات، تعظيم كفاءة إنتاجية مواردها، وتقليص الممارسات التي يمكن أن تكون لها آثار بيئية مستقبلا.[١]

وتتمثل المسؤولية البيئية في عملية تطبيق المعارف الخاصة بحماية البيئية، مع وجود وعي حقيقي بذلك لدى القائمين على اتخاذ القرارات. ويرتكز تطبيق المسؤولية البيئية على كافة عناصر الحوكمة (الإدارة، التسيير، التقييم، المعالجة، الإنتاج،...) وكذلك على كافة مبادئ التنمية المستدامة.[٢]

وتتضمن المسؤولية البيئية في تقاريرها تقييم الأداء البيئي لمنظمات الأعمال بأحدث مراحل التطور المحاسبي، فوظائف الإدارة وبالتالي وظائف المحاسبة قد ازدادت ازديادا مضطردا مع ازدياد حجم الوحدات الإقتصادية، وبصفة خاصة الشركات المساهمة.[٣]

وتظهر المسؤولية البيئية من خلال استراتيجية القائمين على أعمال الشركات التي يضعونها من أجل الوصول إلى مستوى معين من الأداء البيئي، بما يدعم مبادئ النمو المستديم. وبذلك يعرفها Huckle (1995) على أنها "إلزامية صناع القرار على وضع قرارات تسمح بحماية وتحسين سلامة البيئة، واتخاذها ضمن اهتمامتهم الأولية.[٤]

وحسب منظمة البيئة الكندية غير الحكومية (ENGO) فإن المؤسسة يكون لها مسؤولية بيئية عندما تتحقق فيها نقطتين أساسيتين هما: أن تصبح المؤسسة ذات قوة أكبر من الدولة، وبذلك يصبح لها مسؤولية تجاه المجتمع، أما النقطة الثانية فهي متعلقة بالبيئة، والتي تتحقق عندما تكون غايتها هي تدعيم حمايتها. وبذلك فإن المؤسسة المسؤولة بيئياً هي التي تسطر أنشطتها على أساس مبادئ بيئية، بما يساعد المجتمع على المحافظة عليها.[٥]

وبذلك يمكن تعريف المسؤولية البيئية الموضوعة على عاتق منظمات الأعمال على أنها جزء من مسؤوليتها تجاه المجتمع ككل، والتي تختص بتحليل آثار أنشطتها على البيئة العاملة فيها ومقوماتها، وإبراز كيفية قياس هذه الآثار واحتسابها بما يضمن تحمل المؤسسة لها وحماية العناصر البيئية منها بالتبعية.

١-١-٢ عناصر المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال

تطرح منظمة ENGO رؤيتها للمسؤولية البيئية مكونة من ثلاث مرتكزات رئيسية هي: التعهدات البيئية، إدارة الموارد والطاقة، المراعاة الفعلية لمتطلبات أصحاب المصالح.[٦] ويمكن تفصيل هذه العناصر من خلال مايلي:

١-١-٢-١التعهدات البيئية:

وتكون المؤسسة ذات مسؤولية بيئية إذا حققت مايلي:
- تبني رؤية مؤسسية شاملة بهدف دعم حماية البيئة؛
- إتخاذ حماية البيئة والمحافظة عليها كاستراتيجية ذات أولوية؛
- تبني مبادئ التدابير الوقائية؛
- العمل على أساس أن العمليات الإقتصادية تكون محدودة بالنظام البيئي؛
- معرفة إذا ماكانت منتجاتها وخدماتها لها قيمة بيئية و/أو إجتماعية ومراعاة هذه الخاصية عند اتخاذ قراراتها؛
- العمل على جعل قراراتها متكاملة ومتناسقة مع الإجراءات الحكومية؛
- تشجيع الثقافة المؤسسية التي تسمح بتدعيم القيم البيئية.

١-١-٢-٢ إدارة الموارد والطاقة:

وفي هذا الإطار يمكن ذكر النقاط التالية:
- إستغلال الموارد الطبيعية بكفاءة؛
- إنتاج واستعمال الموارد المتجددة بكفاءة؛
- إعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة؛
- إعداد تقييم للأداء من أجل تحقيق إستمرارية النمو؛
- دمج التكاليف والفوائد البيئية الإجمالية.

١-١-٢-٣. المراعاة الفعلية لأصحاب المصالح:

وعلى أساس هذه النقطة، تكون المؤسسة مسؤولة بيئيا إذا حققت مايلي:
- الإلتزام بمبادئ أولوية الإفصاح والإعلام المجاني للسلطات والمنظمات المحلية.
- قبول محاسبة المنظمات وغيرها من أصحاب المصالح على مسؤولياتها البيئية الماضية، الحاضرة والمستقبلية.
- الإلتزام بشفافية الإفصاح عن تأثيراتها البيئية الحقيقية.
- تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول تأثيراتها البيئية الحقيقية.

١-٢ سياسات ونظم الإدارة البيئية في منظمات الأعمال

يعتمد نظام حماية البيئة على العديد من الإجراءات والتصرفات التي تسمح لها بتأدية مهمتها في المحافظة على البيئة على أكمل وجه، وتتكامل وتتوحد هذه الإجراءات لتشكل سياسات ونظم بيئية معينة يمكن للمؤسسات أن تتبناها كعنصر من عناصر سياساتها الإنتاجية. وسنتطرق من خلال هذا العنصر إلى مفهوم ومكونات السياسات والأنظمة البيئية التي يمكن أن تنتهجها منظمات الأعمال من أجل المحافظة على الثروة البيئية.

١-٢-١ السياسة البيئية لمنظمات الأعمال

توجب المسؤولية البيئية على المؤسسة وضع وتطوير نظرة طويلة الأجل لتدعيم حماية البيئة وامتثالها لدورها الفعال في المجتمع، ويجب على المؤسسة كذلك أن تعالج عملياتها غير المساعدة على ذلك، ويتوجب على المؤسسة كذلك توفير نوافذ الإفصاح على تأثيراتها البيئية الماضية والحاضرة لأصحاب المصالح في المجتمع.
وتتمثل السياسة البيئية في إعلان إدارة المؤسسة لتعهداتها والتزاماتها تجاه البيئة، ويجب أن تكون السياسة البيئية أساسا وركيزة لنظام الإدارة البيئية، وتوفر منظورا موحدا فيما يتعلق بالإهتمامات البيئية من قبل المنظمة ككل. فهي إطار عام يتم من خلاله إعتماد الأهداف والغايات البيئية التي يجب أخذها بعين الإعتبار عند صياغة الخطط وتطبيقها من قبل المنظمة، وإن على كل فرد أن يفهم أبعاد السياسة البيئية وما هو المتوقع منه أن يؤديه في إطار هذه السياسة والأهداف التي تريد المنظمة تحقيقها.[٧]
ويهدف إعلان "ريو دي جانيرو" ١٩٩٢ إلى إقامة شراكة عالمية عادلة ومنصفة من خلال خلق مستويات جديدة من التعاون بين الأمم والقطاعات الفاعلة للمجتمعات والشعوب للعمل نحو الوصول إلى اتفاقيات دولية تحترم مصالح الجميع، وتضمن حماية البيئة العالمية وسلامتها ونظام التنمية والإقرار بالطبيعة المترابطة والمتكاملة للأرض، وهذا مايساعد على تسطير السياسات الكلية الجزئية التي تسمح بتوفير حماية أفضل للبيئة ومقوماتها.

١-٢-٢ نظم الإدارة البيئية في منظمات الأعمال

من بين الأنظمة التي يمكن أن تتبناه منظمات الأعمال يمكن أن نذكر مايلي:[٨]

١-٢-٢-١ نظام الإدارة البيئية (*EME*):

وهو عبارة عن دورة مستمرة للتخطيط والتطبيق والمراجعة والتطوير للفعاليات والأنشطة التي تتخذها المنظمة لغرض الإيفاء باتزاماتها البيئية. ويعرف أيضا على أنه محاولة جادة وشاملة لجعل البيئة وظيفة من وظائف الشركة شأنها شأن وظائف الإنتاج والتسويق والمالية والموارد البشرية. وبذلك فهو نظام يقابل المكافئ البيئي للنظام الإنتاجي في وظيفة الإنتاج وللنظام التسويقي في وظيفة التسويق، وللنظام المالي في الوظيفة المالية والمحاسبية في الشركة.

١-٢-٢-٢ نظام الإدارة البيئية الفعال:

هو نظام مبني على مفهوم الـ TQM لتحسين الإدارة البيئية، ولذلك فالمؤسسة يجب عليها التركيز ليس فقط على الأشياء التي تحدث، وإنما الإهتمام أيضا بأسلوب حدوثها. وعبر الزمن، فإن هذا الأسلوب المنهجي لتشخيص عيوب النظام وتصحيحه قد قاد المؤسسات إلى تحقيق أداء بيئي أفضل. وعندما نضع مبادئ الـ TQM موضع التطبيق الفعلي، فإن منطقة الإهتمام البيئي تقع ضمن مسؤولية الإدارة العليا.

١-٢-٢-٣ الـ *ISO 14000* كنظام إدارة بيئية:

وهو معيار دولي واسع القبول لنظام الإدارة البيئية ويتكون من ١٧ عاملا ومتطلبا للمنظمة التي تبغي الحصول على هذه الشهادة، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- السياسة البيئية: يجب أن تطور المؤسسة وثيقة تعهدها نحو البيئة، ويجب استخدام هذه السياسة كإطار للتخطيط والفعل؛
- المفاهيم البيئية: يجب أن تحدد المؤسسة المساهمات البيئية لمنتجاتها، وأنشطتها وخدماتها، وتحديد تلك المساهمات التي لها آثار معنوية على البيئة؛
- الأهداف والغايات: على المؤسسة أن توضح الأهداف البيئية التي تتعهد بها، وأن تجعل هذه الأهداف والإنطباعات والسياسات والرؤى البيئية مفهومة وواضحة لذوي العلاقة بالمؤسسة؛
- برنامج الإدارة البيئية: وهي خطة تنفيذية للوصول إلى الأهداف والغايات المحددة؛
- الهيكل والمسؤولية: على المؤسسة صياغة القواعد وتحديد المسؤوليات وتوفير الموارد.

٢. شركات البترول العالمية: قدراتها واستراتيجياتها

تعمل في قطاع البترول العالمي العديد من الشركات الكبيرة والصغيرة، منها ماهي وطنية ومنها ماهي شركات خاصة. وقد سمح التطور الإقتصادي والتقني الهائل، وتعاظم دور البترول في الحضارة الحديثة ببروز بعض الشركات العملاقة كمسيطرة على قطاع البترول في مختلف مناطق العالم. وسنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى إبراز السمات الرئيسية لهذه الشركات من خلال التعرف على مفهومها، مراحل تطورها وأهم إستراتيجياتها.

٢- ١ شركات البترول العالمية: تعريفها ومراحل تطورها

إن التطور المستمر في أداء هذه الشركات وزيادة أهمية الدور الذي تلعبه في ميدان التنقيب على النفط واستخراجه ونقله جعلها موضوعا للعديد من الأعمال الدراسية التي تبحث في مفهومها وقدراتها واستراتيجياتها.

٢-١-١ التعريف بشركات البترول العالمية

تعرف الشركات النفطية الكبرى بأنها شركات متعددة الجنسيات عملاقة، فضلا عن أنها ظلت تسيطر على السوق البترولية العالمية لمدة تقرب من الخمسين عاما ، فالشركات متعددة الجنسية تسعى دائما لغرض إعادة صياغة الظروف الاقتصادية والسياسية لنشاطها، فهي لم تنشأ كمجرد رد فعل لظروف سياسية واقتصادية معطاة وقائمة، بل هي أيضا تجسيد لوعي الرأسمالية الحديثة للأنماط الإقتصادية والسياسية المناسبة لنشاطاتها على صعيد عالمي، وسعيها الحثيث من أجل فرض هذه الأنماط، وتنطبق هذه الملحوظة على تلك الشركات البترولية ويتضح ذلك من الإستراتيجيات التي اتبعتها سواء في الأجل القصير أو الطويل.

ويعتبر رجل الأعمال الإيطالي: "أنريكو ماتي" أول من أطلق مصطلح الشقيقات السبع على هذه الشركات في سنة ١٩٥٠، وهذا لوصفها باعتبارها أكبر شركات النفط العالمية، والتي تهيمن على صناعة البترول العالمية. وفي سنة ١٩٧٣ كانت هذه الشركات تتحكم في ٨٥% من الإحتياطي العالمي للبترول، غير أنها واجهت ولا تزال تواجه تحدي كارتل الأوبك، وتنامي قدرات الشركات البترولية الوطنية في بعض الدول الناشئة. وتتمثل الشقيقات السبع في الشركات التالية:[٩]

- **شركة البترول الإنجليزية الفارسية (المملكة المتحدة):** وقد أصبحت تسمى: "شركة البترول الإنجليزية الإيرانية ثم "*British (BP) Petoleum*".
- **شركة نفط الخليج (الولايات المتحدة الأمريكية):** في ١٩٨٥ صناعة النفط الخليجية إندمجت مع شركة "شيفرون" وجزء أصغر أصبح ضمن BP و" شركة مزارع كمبرلاند"، وكان هذا في ذلك الوقت أكبر عمليات الإندماج في تاريخ العالم، ولا زالت هناك شبكة من المحطات في شمال شرق الولايات المتحدة تحمل هذا الإسم.
- **رويال دوتش شل *Royal Dutch Shell* :** شركة هولندية بريطانية.
- **ستاندرد أويل أوف كالفورنيا *Standard oil of california (Socal)* (الولايات المتحدة):** وأصبحت تسمى "شيفرون ***Chivron*:**
- **ستاندرد أويل أوف نيو جارزي *Standard Oil of New Jersey (Esso)* (الولايات المتحدة):** وأصبحت تسمى "إكسون *Exxon*"، وبعد إتحادها مع شركة "موبيل *Mobil*" سنة ١٩٩٩، أصبحت تسمى "إكسون موبيل".
- **ستاندرد أويل أوف نيويورك *Standard Oil of New York (Sony)* (الولايات المتحدة):** وأصبحت تسمى: "موبيل"، والتي اتحدت مع شركة "إكسون".
- **شركة تكساكو *Texaco* (الولايات المتحدة):** والتي اتحدت مع "شيفرون" سنة ٢٠٠١.

بالإضافة إلى هذه الشركات، فقد ظهرت في ميدان صناعة البترول بعض الشركات المتعددة الجنسيات التي حققت تقدما كبيرا في أرقام أعمالها في هذه الصناعة، وأصبحت تحتل مراكز متقدمة بين أكبر عشر شركات عالمية عاملة في صناعة البترول، ومن بينها نذكر: شركة "توتال Total" الفرنسية، شركة "ENI"، وشركة "كونكو فيليبس *ConcoPhilips*" الأمريكية.

٢-١-٢ المراحل التي مرت بها شركات البترول العالمية

مرت أغلب هذه الشركات بخمسة مراحل حتى وصلت لوضعها الراهن، نختصرها فيما يلي:

- **المرحلة التجارية (١٥٠٠-١٨٥٠):** وهي مرحلة الإستكشاف وقبل دخول الثورة الصناعية الأوروبية وحركة الإدارة العلمية بأمريكا، حيث كان الإنتاج البترولي يتم تلقائيا بتدفق بعض الآبار دون إنتاج أو تنقيب علمي.
- **المرحلة الإقتصادية (١٨٥٠- ١٩١٠):** حيث بدأ التشغيل الإقتصادي للنفط للإستهلاك المحلي بأمريكا.
- **مرحلة حقوق الإمتياز بين الحربين العالميتين (١٩١٠-١٩٤٠):** حيث انتقل التنقيب المحلي

الأمريكي إلى النطاق الدولي عن طريق الحصول على حقوق إمتياز في السعودية والخليج والجزائر وليبيا ومصر وأمريكا اللاتينية وأندونيسيا ونيجيريا، وكانت على رأسها: شركة شل، بريتيش بريطانيا، توتال في إيران والخليج والعراق والجزائر.

- **مرحلة الشركات الوطنية (١٩٤٠- ١٩٧٠):** والتي بدأت مع الإستقلال الإقتصادي والسياسي للدول النفطية المصدرة والدخول بشراء حصص الإمتياز أو المشاركة في رؤوس الأموال والإتجاه نحو إنشاء شركات وطنية.
- **مرحلة تدويل الشركات (١٩٧٠ حتى الآن):** وهي قد تمتد للقرن الحادي والعشرين وتضم الشركات الدولية النفطية الضخمة والتي تشترك فيها كل الدول المنتظمة للنفط والدول أو الشركات المستوردة، وهي تتميز بالخصائص الآتية: هيكل ضخم لرأس المال، وهيكل متنوع من القوى العاملة.

٢-٢ إستراتيجيات الشركات البترولية العالمية

تتجلى الإستراتيجيات التي وضعتها وخططتها وبرمجتها الشركات البترولية العالمية لتحقيق أهدافها في إستراتيجيتين، الأولى قصيرة الأجل، و الأخرى طويلة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

٢-٢-١. الإستراتيجيات القصيرة الأجل

تتمثل الإستراتيجيات القصيرة الأجل في استراتيجيات أساسية، وأخرى مكملة، وهي كالآتي:

٢-٢-١-١ الإستراتيجيات الأساسية:

تتمثل الإستراتيجيات الأساسية في مواءمة الهياكل لتقلبات السوق البترولية، وهي كالآتي:

- الاتجاه نحو التوسع في البحث عن البترول في المناطق "المأمومة سياسيا".
- الاتجاه نحو التوسع في البحث عن البترول في مناطق خارج دول الأوبك.
- التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة وازدياد أهمية السوق الفورية.
- التلاؤم مع التخفيض في درجة التكامل الرأسي والسيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج البترول.

٢-٢-١-٢ الإستراتيجيات المكملة:

وتتميز الإستراتيجية المكملة أساسا بالتنويع، حيث أدت أزمة الطاقة عام ١٩٧٣ إلى التحطم التدريجي لهيكل السيطرة الأوحد الذي أسسته الشركات السبع في السوق العالمية للبترول، وعجلت بعملية التنويع الداخلي للشركات الكبرى، وكان اتجاه التنويع في منتجات الشركات واضحا في الواقع منذ الستينات، التي يمكن اعتبارها بحق "السنوات الذهبية للمجموعات المالية المكتملة" المسيطرة على شركات تعمل في مجالات مختلفة بل وغير مترابطة. ففي مواجهة انخفاض نصيبها من السوق العالمية للبترول، بدأت الشركات في زيادة استخدام فوائضها المالية الداخلية في التوسع في قطاعات أخرى، تتمثل في:

- الطاقة النووية، وهذا من خلال توسيع إستثماراتها في هذا المجال واحتكارها خاصة في الدول الصناعية الكبرى.
- الطاقة الشمسية، حيث تمثل مجالا إستراتيجيا للتوسع في الإنتاج الطاقوي، وساعد على ذلك وجود معظم مواردها في الدول النامية والفقيرة من حيث رؤوس الأموال الكبيرة، والتي توفرها هذه الشركات وبشروط تفرضها على الدول المستقبلة لها.
- التنويع خارج نطاق الطاقة، وهذا من خلال إستثمار فوائضها الضخمة في مجالات إقتصادية غير طاقوية، كالإستثمارات المالية والصناعية الغير نفطية.

٢-٢-٢. الإستراتيجيات طويلة الأجل

تتجلى الإستراتيجيات الطويلة الأجل أساسا في السيطرة على السوق العالمية للطاقة، وتتلخص إستراتيجية الشركات الكبرى في الأجل الطويل في التحكم في تطور السوق العالمية للطاقة. ولتحقيق هذا الهدف تعمل الشركات على تركيز إستثماراتها بصفة أساسية في كل من البترول والفحم والغاز الطبيعي، وهي الموارد التي ستظل تساهم بالجزء الأكبر من إمدادات الطاقة إلى عقود من الزمن، بالإضافة إلى ذلك، تحاول أن تضمن "السيطرة على تكنولوجيا المستقبل" التي ستكون أساس تحقيق التوازن في السوق البترولية في الأجل الطويل .

٢-٢-٢-١ التنمية الديناميكية لأنواع الطاقة الأساسية:

تعتبر التنمية الديناميكية لأنواع الطاقة الأساسية أحد الإستراتيجيات الطويلة الأجل ذات الأهمية البالغة لضمان الشركات البترولية الكبرى مكانتها في السوق الدولية ونجد فيها ما يلي: البترول، الفحم والغاز الطبيعي.

٢-٢-٢-٢ السيطرة التكنولوجية في الأجل الطويل والضغط على الأسعار:

يعتبر التحكم في تكنولوجيا الطاقة التي يمكن أن تتطور في المستقبل ذا أولوية مطلقة في استراتيجية الشركات الكبرى.
وفي حالة البترول، تتحكم الشركات تماما في أكثر أنواع التكنولوجيا الحديثة تعقيدا وتكلفة بالنسبة لكل من الإستخراج والإنتاج والتكرير، وهي تملك بذلك ميزة مطلقة بالنسبة للمنافسين الأقل أهمية.
وفي نفس الوقت الذي تقدمت فيه الشركات في تكنولوجيا البترول، استثمرت أيضا أموالا ضخمة في البحث عن أنواع التكنولوجيا وطرق تنميتها لتوفير بدائل للبترول في الأجل الطويل.
ويتضح إذن أنه لازال للشركات البترولية الكبرى وزن كبير جدا في الساحة العالمية للطاقة، وترتكز سيطرتها بصفة أساسية على ثلاثة عوامل وهي: قدراتها المالية الكبيرة، و تنظيمها، وتحكمها في التكنولوجيا.

٣- الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومسؤلياتها تجاه البيئة

تتميز الصناعة النفطية بأثرها الكبير على الحياة البيولوجية عند وقوع حوادث في أحد مراحل إنتاج البترول أو توزيعها، وتحمل هذه الحوادث الدول والشركات النفطية تكاليف باهضة قد تكون

مادية أو غير مادية. وعلى الرغم من أن معظم شركات البترول العالمية تمتلك مقومات مالية وبشرية ضخمة تخول لها تحمل مسؤولياتها تجاه البيئة، غير أن الواقع العملي يؤكد أن هناك فرقا جوهريا بين ما تتبناه من تصريحات وسياسات خاصة بحماية البيئة وبين نتائج أعمالها. ومن خلال هذا المحور، سنحاول التعرف على الآثار البيئية للصناعة البترولية عامة، وكذا مدى احترام شركات البترول العالمية لمسؤولياتها تجاه حماية البيئة.

٣-١ الآثار البيئة للصناعة البترولية

تتميز الصناعة البترولية بتعقيد كبير في علاقاتها الفنية التي تربط بين عواملها، وتتحمل على إثرها الشركات تكاليف باهضة من أجل استكشاف النفط والتنقيب عليه. وتكون الأخطاء المرتكبة في أية مرحلة من مراحلها مكلفة جدا، وخاصة في تأثيراتها البيئية، ولذلك تسعى الشركات البترولية والبلدان المتعاملة معها إلى توفير الرقابة والمتابعة المستمرتين على سيرورة العملية الإستخراجية، ولذلك خصصنا هذا العنصر للتعرف على التأثيرات البيئة لكل من عمليتي إستخراج ونقل البترول على البيئة.

٣-١-١ التأثيرات البيئية لعملية إستكشاف النفط واستخراجه

تؤثر عملية إستكشاف البترول واستخراجه بشكل كبير على النظام البيئي، صحة الإنسان، والنشاطات الفلاحية. وتعمل شركات البترول على البحث عن البترول باستخدام وسائل وتكنولوجيا متطورة جدا، وعندما تحدد مناطق تواجده، تقوم هذه الشركات ببناء الأرضيات والمضخات وإجراء الإختبارات على نوعيته.

ويتأتى التأثير البيئي لعملية إستكشاف البترول واستخراجه من خلال حوادث التسربات النفطية، وتتمثل أكبر الآثار البيئية في إزالة الغابات، تخريب النظام البيئي، التلوث البيئي والمائي، التأثير الطويل الأجل على الحياة الحيوانية (خاصة الطيور والكائنات البحرية)، التأثير على صحة المجتمعات والعاملون في الصناعة البترولية، والمساهمة في ترحيل الكائنات الحية. وتتطلب الصناعة البترولية نقل تجهيزات كبيرة جدا (يفوق وزنها ٢ مليون باوند) إلى بيئة بعيدة، وبذلك فإن عملية تطهير الأراضي من الأشجار وبناء الأرضيات تساعد على إزالة الغابات وتآكلها، وتساهم عملية التنقيب على البترول واستخراجه في إستخدام كميات معتبرة من المياه، والتي يتم تلويثها ورميها إلى الطبيعة، وهذا ماينتج عنه تلوث كميائي للبيئة والمياه.[١٠]

ويعتبر التلوث البحري من أهم صور تأثير الصناعة البترولية على النظام البيئي، بحيث أن كمية من البترول حتى وإن كانت صغيرة يمكن أن يكون لها تأثيرات حادة وقاتلة على الحياة البحرية، ولذلك فإن الكميات الكبيرة التي ترمى ولفترات زمنية طويلة تؤثر بشكل دائم على استمرارية التنوع البيئي البحري. وتمثل المياه الصناعية المستعملة التي ترمى على الشواطئ، واستخراج البترول إلى الأرض، والنفايات البترولية التي يتم رميها من أهم مصادر التلوث البحري المتعلق بالبترول.

٣-١-٢. التأثيرات البيئية لعملية نقل البترول

إن الإنفصال الدائم بين مواقع احتياطات النفط ومواقع الحاجة إليه يفرض نقله على مسافات بعيدة من أجل إيصاله إلى مستهلكيه، وهذا ما يساعد على زيادة تعقيد أنظمة نقله عبر العالم. وتنتج عن عمليات نقل البترول العديد من حوادث التسربات النفطية، سواء كانت عبر الأنابيب أو السفن، أو وسائل النقل البرية، ويسجل في تاريخ العالم العديد من كوارث التسربات النفطية التي أثرت بشكل مميت على النظام البيئي.

ويرتبط حجم التأثر البيئي الناتج عن التسربات النفطية بالعديد من المتغيرات، نذكر منها: حجم التسرب(يحدد المساحة المتأثرة، وموقعها من الشاطئ)، نوع البترول، موسم التسرب، قدرة المقاومة لمكان التسرب.[١١]

ويتأتى التلوث البحري الروتيني من عملية تنظيف الصهاريج الكبيرة لناقلات البترول الضخمة، بحيث أنه بعد تفريغ الناقلات لحمولتها في الدول المستوردة، تعود إلى الدول المصدرة لإعادة شحنها، وعند بداية الشحن يتم تنضيف الصهاريج من البواقي النفطية بالماء، ثم يتم رمي الماء المختلط مع البواقي البترولية في البحر، بالإضافة إلى هذا فإن مياه التنظيف هي مياه حصوية ومالحة ترمى هي الأخرى في البحر وبكميات كبيرة جدا، وهو مايهدد الحياة البحرية البيئية وتوازنها.[١٢]

وتؤثر حوادث التسربات النفطية على صحة الإنسان والحيوان أثناء حدوثها، وأثناء تنظيفها، وحين استهلاك الكائنات المتسممة منها. بالإضافة إلى هذا تكون لهذه الحوادث العديد من الإنعكاسات الإقتصادية مثل تدمير الثروة السمكية وترحيلها إلى أماكن أخرى لسنوات عديدة، بالإضافة إلى انخفاض درجة ثقة المستهلكين في سلامتها الصحية.

٣-٢ وجهة نظر شركات البترول العالمية لمسؤوليتها تجاه البيئة

تعمل معظم شركات البترول العالمية على جعل أنشطتها الإنتاجية غير مضرة بالتوازنات البيئية، وهي في سعيها لذلك تقوم بتسطير إستراتيجيات بيئية قصيرة وطويلة الأجل تلائم مواردها وخططها المستقبلية، وتنعكس هذه الإستراتيجيات في وجهة نظرها للمسؤولية البيئية. ومن خلال هذا العنصر سنحاول التعرف على جهود شركات البترول العالمية في تحمل مسؤوليتها البيئية في إطار إستراتيجياتها المنفردة وفي إطار التعاون الدولي.

٣-٢-١ إستراتيجيات شركات البترول العالمية لتحمل مسؤولياتها البيئية

تعتبر المسؤولية البيئية تحديا كبيرا بالنسبة للشركات البترولية العالمية، ولهذا فإنها تقوم باصدار تقارير على مواقعها الإلكترونية حول معالم إستراتيجياتها لحماية النظام البيئي، وهذا من أجل ضمان ثقة المتعاملين فيها واستدامة إستثماراتها وأنشطتها المربحة.

فبالنسبة لشركة "شل" فترى أن آثار مشاريع التنقيب على البترول والغاز على الثروة البيئية والمائية أصبحت أكثر أهمية، وهي تسعى جاهدة يوما بعد يوم من أجل تقليل إستعمالها للمياه النضيفة في عملياتها، ومحاربة التسربات النفطية. كما تعمل هذه الشركة على الإدارة الجيدة لآثارها البيئية بالإعتماد على خبرتها في المحافظة على السلامة البيئية، وترتكز إستراتيجيتها على تخفيض آثار غاز CO_2 على البيئة، والتقليل من حجم

التسربات النفطية، وحماية مناطق البيئية الحساسة، والمحافظة على نظافة المياه.[١٣]

أما شركة "إكسون موبيل" فتعتبر أن حماية البيئية هي استراتيجية مدمجة في استراتيجياتها الإنتاجية، وفي مشاريعها المسطرة. وتعمل هذه الشركة على تحليل المخاطر البيئية لعملياتها وتخفيضها، واعتماد معايير أداء حماية البيئة، وتعمل مؤسستها المتطورة " Environnmental Standards" على إبراز أساسيات المسؤولية البيئية للمشاريع في المناطق التي لم تصل إلى المفهوم الحقيقي لمسؤولية حماية البيئة، ويشتمل مشروعها على العناصر التالية:[١٤]

- إنبعاث أوكسيد الكبريت (SO_2) والمواد العضوية (VOC_S).
- إنبعاث أوكسيد النيتروجين (NO_X).
- النفايات المضرة، والإدارة البيئية والمائية.
- الإستعمال الأمثل للطاقة والطاقات النضيفة.
- التأثيرات العملياتية على الأوساط البحرية.
- الآثار الإجتماعية والإقتصادية.

كما تعمل الشركة على تطوير أساليبها وسياساتها التي تساعدها على توفير حماية أفضل للبيئة، ووقاية أكبر من التسربات النفطية، حيث أنه على مدى الأربع سنوات الأخيرة لم يحصل أي تسرب نفطي من ناقلاتها أكثر من برميل واحد، كما أنه لم تحدث أي حادثة تسرب كبيرة منذ آخر حادثة من ثلاث سنوات.[١٥]

وبالنسبة لشركة *BP* فإنها تعمل على إدارة الآثار البيئية لعملياتها في المحيط الذي تعمل فيه، وتحمل مسؤولياتها البيئية منذ بداية العملية إلى غاية نهايتها. وحسب هذه الشركة فإن أنظمتها الإدارية تسمح لها بتأدية مايلي:[١٦]

- تحديد الآثار البيئية الفعلية لخططها ومشاريعها الإستثمارية؛
- القيام بخطوات فعالة من أجل الحد من هذه الآثار؛
- مواصلة العمل على تخفيض الآثار البيئية لعملياتها حتى بعد انتهاء نشاطها والقضاء على مخلفاتها في الموقع.

بالإضافة إلى هذا، تتوفر الشركة على استراتيجية من أجل تفادي وقوع تسربات النفط والتخلص منها إن وقعت وخاصة في خليج المكسيك، غير أنها لازالت تسجل حوادث التسربات الصغيرة، حيث أنه في عام ٢٠١٠ حصل للشركة ٢٦١ حادث تسرب نفطي لبرميل واحد أو أكثر.[١٧]

وتعتمد شركة "شيفرون" في استراتيجيتها البيئية على نظام للإدارة العملية المتميزة من أجل ضمان تحقيق أداء بيئي جيد، وقد نصت عملية تقييم الآثار البيئية والإجتماعية والصحية (*ESHIA*) عام ٢٠٠٧ على تقييم للمشاريع الإستثمارية الجديدة بإدخال الآثار البيئية، الإجتماعية والصحية في الحسبان، كما استعملت هذه العملية من أجل التنبؤات والخطط المستقبلية وتفادي وتدنية آثارها السلبية.[١٨]

٣-٢-٢. المسؤولية البيئية لشركات البترول العالمية في إطار التعاون الدولي

بالإضافة إلى الإستراتيجيات البيئية المنفردة لكل واحدة من شركات البترول العالمية، تتعاون معظم هذه الشركات مع بعضها البعض ومع المنظمات الدولية والإقليمية من أجل ضمان أداء بيئي جيد.

حيث تعمل شركة "شل" بشراكة مع المنظمات البيئية العالمية من أجل تحسين المعايير البيئية المطبقة في إدارة قطاع الطاقة العالمي، وخلال عام ٢٠١٠، عملت الشركة على أكثر من ٣٠ مشروعا مع الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (*IUCN*) وغيرها من منظمات المناخ العالمية، وشملت هذه المشاريع العمل على استمرارية التعاون للمحافظة على الثروة البيئية في خليج المكسيك، إيجاد مبادرة لوضع خطط للمسؤولية البيئية في القطب المتجمد الشمالي.[١٩]

وبالنسبة لشركة *BP* فإنها تعمل مع العديد من الوكالات الدولية من أجل رصد وضبط الآثار البيئية السلبية للتسربات النفطية، ووضع الخطط اللازمة لمحاربتها والحد منها. وتسعى هذه الشركة للتعلم من التجارب السابقة، وتطبيق الحلول اللازمة في نشاطاتها العملياتية.[٢٠]

كما تعمل شركة "شيفرون" على التحاور والتعاون مع الحكومات والمنظمات المحلية والدولية من أجل المحافظة على التنوع البيئي الحيوي، وهذا بتسطير السياسات والخطط اللازمة لتحمل المسؤوليات البيئية في هذا الشأن.[٢١]

٣-٣ حوادث التسربات النفطية في العالم

تقوم شركات البترول العالمية بطرح وجهة نظرها فيما يخص تحمل مسؤولياتها البيئية، ومساعيها الحثيثة من أجل تحقيق هذا الهدف، غير أن هذه التصاريح تطرح غالبا بهدف المحافظة على مراكزها الإقتصادية والمالية، وضمان إستمرارية نشاطاتها واستثماراتها. ولذلك فإن الواقع العملي يظهر عدم التوافق الكلي بين تصريحاتها وأدائها. وسنتطرق في هذا العنصر إلى التعرف على تاريخ حوادث التسربات النفطية في العالم، ومدى تحمل شركات البترول العالمية لمسؤولياتها إتجاهها.

٣-٣-١ تاريخ حوادث التسربات النفطية في العالم

لقد سجل تاريخ العالم العديد من حوادث التسربات النفطية الكبيرة، وقد كانت معظمها حوادث مميتة ومضرة بشكل كبير بالنظام البيئي وكائناته الحية، وأبرزت الثمن الباهض الذي تدفعه الطبيعة نتيجة هذه الأخطاء. كما أن حصول هذه الحوادث يسلط الضوء على علاقة نشاط شركات البترول العالمية بالبيئة. يعرف العالم منذ سنوات الستينات حوادث تسربات نفطية كل عام، ويعتبر النقل البحري أكثر تسببا في هذه الحوادث أكثر من النقل بالأنابيب، وبالإضافة إلى النقل فإن التسربات النفطية تحدث أيضا من منصات الإستخراج المنصوبة في مياه البحار العميقة، ويكون لها هي الأخرى نتائج كارثية. وخلال العشرين سنة الماضية شهد العالم أكثر من ٣٠ تسربا نفطيا بـ ١٠ ملايين غالون أو أكثر لكل منها، حيث تحدث واحدة إلى ثلاث تسربات بهذا الحجم كل عام. ويساهم في هذه النسبة المخيفة عدد قليل من حوادث التسربات الكبيرة، حيث أنه من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٩ حدث حوالي ٣٤٦ تسرب نتج عنها أكثر من ١,١ مليون طن متسرب، ٨٣٠٠٠٠ منها (٧٥%) تسببت فيها ١٠ حوادث كبيرة فقط.[٢٢]

ويمكن تمثيل أكبر ١٠ حوادث تسربات في العالم من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٢): أكبر عشرة حوادث تسربات نفطية في العالم

الترتيب	الإسم	السنة	كمية التسرب (غالون)
١	*Perisian gulf: tankers, pipelines and terminals, offshore Saudi Arabia.*	١٩٩١	240, 000,000
٢	*Istoc I oil well, Ciudad del Carmen, Mexico.*	١٩٧٩-١٩٨٠	140, 000,000
٣	*Nowruz field, Perisian Gulf.*	١٩٨٣	80, 000,000
٤	*Fergana oil well, Uzbekistan.*	١٩٩٢	80, 000,000
٥	*Castillo de Bellver tanker, offshore Cape Town, South Africa.*	١٩٨٣	78, 500,000
٦	*Amoco Caldiz tanker, offshore Brittany.*	١٩٧٨	68, 670,000
٧	*Aegean Captain tanker, offshore Tobago.*	١٩٧٩	48, 800,000
٨	*Production well D-103, Tripoli, Libya.*	١٩٨٠	42, 000,000
٩	*Irenes Serenade tanker, Pilos, Greece.*	١٩٨٠	36, 600,000
١٠	*Kuwait storage tanks.*	١٩٨١	31, 170,000

المصدر: Dara O'ROURK, Sarah CONNOLLY, OP-SIT, P599

يتضح من هذا الجدول أن أكبر حوادث التسربات النفطية هي حوادث كارثية، بحيث تتسبب باختلاط ملايين الغالونات من البترول بمياه البحار والشواطئ والأراضي النباتية، وهذا مايؤدي إلى التأثير الحاد على النظام البيئي. حيث أن أكبر هذه الحوادث تسببت في تسرب حوالي ٢٤٠ مليون غالون من النفط من الأنابيب وآبار الإستخراج في الخليج الفارسي (العربي) أثناء حرب الخليج الأولى، وهي كمية ضخمة جدا، ويتبين من خلال باقي أرقام الحوادث الأخرى أن شركات البترول العالمية لازالت بعيد عن تحمل مسؤولياتها البيئية الكلية، وحتى وإن كانت هناك تعويضات مالية كبيرة، فإنها لاتكفي لإعادة التوازن البيئي وإصلاح الآثار الطويلة الأجل على الثروات البيئية.

٣-٣-٢ مناطق حدوث التسربات النفطية في العالم

تتوزع حوادث التسربات النفطية عبر مختلف مناطق العالم تقريبا، وقد بينت الدراسات أنه منذ سنة الستينات سجل حدوث تسربات بـ 10 ,000 غالون إلى المياه الإقليمية لـ ١١٢ دولة في العالم، غير أنها بينت كذلك أن هناك مناطق معينة تعتبر مناطق ساخنة ومعروفة بوقوع حوادث تسربات كبيرة. ويمكن تمثيل أهم مناطق العالم المعروفة بوقوع حوادث التسربات النفطية في الجدول التالي:

الجدول رقم (٣): توزيع مناطق حدوث التسربات النفطية في العالم

المنطقة	عدد الحوادث
خليج المكسيك	٢٦٧
شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية	١٤٠
البحر الأبيض المتوسط	١٢٧
الخليج الفارسي	١٠٨
بحر الشمال	٧٥
اليابان	٦٠
بحر البلطيق	٥٢
المملكة المتحدة	٤٩
ماليزيا وسنغافورة	٣٩
الساحل الجنوبي لفرنسا/ شمال وجنوب السواحل الإسبانية	٣٣
كوريا	٣٢

المصدر: Dara O'ROURK, Sarah CONNOLLY, OP-SIT, P 600.

يتضح من خلال هذا الجدول أن حوادث التسربات تتوزع عبر مختلف مناطق العالم تقريبا، ونلاحظ كذلك أن أهم مواقع حدوثها هي القارة الأمريكية (خليج المكسيك) ومنطقتي البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي، والتي تعتبر مناطق نفطية مهمة في العالم، وتتواجد فيها وتحتكر إستثمارات التنقيب والإستخراج والنقل على مستواها أهم شركات البترول العالمية مثل شركة "إكسون موبيل"، شركة "*BP*"، شركة "شل" وشركة "شيفرون"، وعليه يمكن القول أن هذه الشركات تتحمل معظم التجاوزات البيئية لنشاط البترول، وهي بذلك لا تتحمل مسؤولياتها البيئية بشكل كلي، ويعتبر بالتالي أداءها البيئي بعيدا عن تصريحاتها ومواقفها المتعلقة بمسؤولياتها تجاه البيئة العاملة فيها.

الخاتمة:

مع تزايد حجم النشاطات الاقتصادية عبر العالم، وتزايد الاحتياجات الاستهلاكية النهائية والوسيطية بالتبعية، فقد أصبح العالم يضع مسؤولية كبيرة على منظمات الأعمال فيما يخص حماية البيئة والمحافظة على توازنها وثرواتها. ونتيجة للطبيعة الهيكلية للصناعة البترولية وآثارها البيئية الكبيرة، وبالمقابل حساسيتها ومكانتها بالنسبة للاقتصاد العالمي، فإن الشركات المتعددة الجنسيات العاملة على مستواها تصنف ضمن أكبر الشركات التي تؤثر نشاطاتها الأساسية على توازن النظام البيئي ومحافظته على عناصره الأساسية. وقد حاولنا من خلال هذه المداخلة إبراز أهم الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية، ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه هذه الآثار، وقد خرجنا بالنتائج التالية:

- تمثل المسؤولية البيئية عنصرا مهما من عناصر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، وهي تؤسس للتعرف على آثار منظمات الأعمال على النظام البيئي من أجل الحد منها ووضع السياسات والنظم الإستراتيجية الكفيلة بذلك.
- تعتبر شركات البترول العالمية شركات متعددة الجنسيات عملاقة، بحيث تمتلك مقومات وقدرات مالية وإدارية وبشرية ضخمة، واستراتيجيات استثمارية طويلة الأجل محكمة، وهو مايتوافق مع طبيعة الصناعة العاملة فيها واحتياجاتها.
- تسمح الطبيعة الهيكلية للصناعة البترولية بوجود تأثير كبير لها على البيئة، وهو مايؤدي إلى تصنيف منظمات الأعمال ضمن أكبر منظمات الأعمال تأثيرا على التوازن البيئي، ولذلك فهي تسعى جاهدة لوضع إستراتيجيات منفردة ومتعددة الأطراف من أجل تقليل آثارها البيئية، غير أن الواقع العملي يثبت أنها مازالت بعيدة عن تحمل كافة مسؤولياتها تجاه

البيئة العاملة بها.

اختبار الفرضيات:

لقد سمحت لنا هذه الدراسة باختبار الفرضية التي قمنا بوضعها والحكم عليها بالصحة، حيث أنه اعتمادا على النتائج المتوصل إليها، نتحقق من أن شركات البترول العالمية لاتتحمل مسؤولياتها الكاملة فيما يخص حماية البيئة والمحافظة عليها.

التوصيات:

من خلال الدارسة التي قمنا بها والنتائج التي خرجنا بها، فإنه يمكننا في الأخير إدراج بعض التوصيات المتعلقة بالموضوع الذي طرحناه كالتالي:

- تعتبر المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال مسألة حساسة ومهمة في الاقتصاديات الحديثة، ولذلك لابد من العمل على تحسيس منظمات الأعمال باتخاذها كعنصر مهم ضمن ثقافتها الإنتاجية ونشاطاتها الاقتصادية الطويلة والقصيرة الأجل.
- يمثل قطاع النفط عنصرا مهما بالنسبة للخطط الاقتصادية لكل دولة، غير أن آثاره البيئية الكبيرة توجب العمل على وضع تشريعات وقوانين تقلل منها، وتحد من التجاوزات البيئية لشركات البترول الضخمة.
- يؤثر نشاط شركات البترول العالمية بشكل حاد على مكونات النظام البيئي، إلا أن مكانتها وأهميتها بالنسبة لأداء الاقتصاد العالمي، توجب العمل على وضع آلية محكمة في إطار من التعاون الدولي، تسمح لها بالمساهمة في رفع معدلات النمو العالمية، وبالمقابل تساهم في زيادة معدل كفاءة أداءها البيئي.

المراجع

Porter MAZURKIEWICZ: Corporate environmental responsibility: Is a common CSR farmework possible? DevComm-SDO, World bank, P07.

من موقع ويكيبيديا.

لعيبي هاتو خلف: محاسبة التلوث البيئي ، الأكاديمية العربية في الدنمارك، بغداد ١٤٣٠هـ ، ٢٠٠٩ م، ص ٣١.

ENVIRONMENTAL RESPONSIBILITY, www.johnsabella.com/pdfs/EnvironmentalResp onsibility.pdf , Date de vu: 16-12-2011, P60.

Alison JAMISON, Marlo RAYNOLDS, Peggy HOLROYD, Erik VELDMAN, Krista TREMBLETT: Defining corporate environmental responsibility. Canadian ENGO perspectives, October 2005, P07.

Alison JAMISON, Marlo RAYNOLDS, Peggy HOLROYD, Erik VELDMAN, Krista TREMBLETT, P08.

ياسر شاهين:البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الفلسطيني .جامعة فلسطين الأهلية- بيت لحم- فلسطين.ص ٤.

ياسر شاهين، نفس المرجع السابق، ص٣.

من موقع ويكيبيديا.

Dara O'ROURK, Sarah CONNOLLY: Just oil ? The distribution of environmental and social impacts of oil production and consumption. Annual Reviews, 2003, P594.

Dara O'ROURK, Sarah CONNOLLY, OP-SIT, P601.

Sandra KLOFF, Clive WICKS : Gestion environnementale de l'exploitation de pétrole offshore et du transport maritime pétrolier. Un document d'information à l'attention des parties prenantes de l'écorégion marine ouest africaine, CEESP, Octobre 2004, P24.

Royal Dutch Shell PLC Sustainability report 2010, P5.

من موقع الشركة على شبكة الانترنت WWW.ExxonMobil.com ، تاريخ الإطلاع: ٢٠١١/١٢/٢٣.

من موقع الشركة على شبكة الانترنت WWW.ExxonMobil.com ، تاريخ الإطلاع: ٢٠١١/١٢/٢٣.

من موقع الشركة على شبكة الانترنت WWW.bp.com ، تاريخ الإطلاع: ٢٠١١/١٢/٢٤.

من موقع الشركة على شبكة الانترنت WWW.bp.com ، تاريخ الإطلاع: ٢٠١١/١٢/٢٤.

من موقع الشركة على شبكة الانترنت WWW.Chevron.com ، تاريخ الإطلاع: ٢٠١١/١٢/٢٤.

Royal Dutch Shell PLC Sustainability report 2010, P5.

من موقع الشركة على شبكة الانترنت WWW.bp.com ، تاريخ الإطلاع: ٢٠١١/١٢/٢٤.

من موقع الشركة على شبكة الانترنت WWW.Chevron.com ، تاريخ الإطلاع: ٢٠١١/١٢/٢٤.

Dara O'ROURK, Sarah CONNOLLY, OP-SIT, P599.